

في كتاب الفروع
على ما في
الاصحح مع

واصحح مع

على اثنين كما زاد في قوله الواحد على الاصحح وايضا غير ان الاثنان قد علم
من النص ملك قال فان كانت اثنين كان تكميلاً ولم يعلم منه حكم ما زاد
عليهما وكان ذكر الجمع في غاية البيان والايان وتطابق اول الكلام واضر
وحسن بالغة وتماشيد وهذا يخالف سياق اخر السورة فانه قال
ان امر هكذا ليس له ولد وله بنات فلهما نصف ما ترك وهو يرث ان لم يكن
لهما اولاد فان كان الاثنان فلهما الثلثان ما ترك فلم يتقدم اسم جميع يقتضي ان قوله
فان كان فوق اثنين وقت ذكر ميراثه الوصل انه النصف فم كس يد من ذكر
ميراث الاخرين وانهم الثلثان ليل ان يكونوا الاخرى اذ انصفت الميراثت
نصفاً اخر ذلك تخصيصاً بين البنات وان كثرن في الثلثين على استر كيه
من الاخوات وان كثرن في ذلك ميراث الغل فان البنات اقرب من الاخوات
وسقطن فرضهن فيما سواه في كل من الايتين من احسن البيان
فانه لم ينص ميراث البنات مما غرت بين ميراث ما زاد عليها وفي اية الاخوة
والاخوات لما بين ميراث البنات والاخرين ثم يخارج ان بين ميراث ما زاد عليها
اذ قد علم بيان النص ان على الاثنين في من هن اول بالميراث من الاخوات
ثم بين حكم اجتماع اول رجم وانما يتم ما نوجب بيانه جميع الافاسم فصل
المسئلة الخ مائة ميراث بنف الابن السمس مع البنت وسقوطها
او السكك البنات الثلثة في ولده الثمن ان على هذا الاضي من سائر المتقدم
وساها انه تعالى قال بوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثى فان
كُن لسا فوق اثنين ما بين بنت ما ترك وقد علم ان الخطاب سناول
والاثنين دون ولدا البنات وان قوله اولادكم يقابل من يوجب له الميراث
وهم ولده وولد بنيه وانه بنتا لهم على الترتيب فلهذا فيه ذلك البنين عند علم
وان الصلب فاذا لم يكن الا بنت ماله النصف وبقي من نصيب البنات السمس
فاذا كان ابن ابن احد الباقى كله بالنصيب للنص فان كان معه اخوانه
شاركوه في السخوة فلا يرضى معه نصيبه وهذا احد ما يدل على ان قوله اولاد
رجل ذكر الثلثة ان ياحد الاضي اذ كانت بعصبه غيرها ولكن اخذت الاض من البنت

فان
فان
فان

انا

نصيب
الاول

الباقى بالتعصيب لانها عصبه باؤاد كما يكون مع البنت الا ان ابن فقدا كمن بصدده احد الثلث
لولا البنت فاذا اخذت النصف فالسدس الباقي لاولاد من اخذت النصف من اخذت الثلث من اولاد
انه اذ اشكل البنات الثلثين فافاد وقت البنت يعلب بالنصف احد من بقية الثلث الذين
كس بغيره بما حتموا البنت وهكذا انكر السمس جدا لله عنده وسلم سوا فان قيل فمن ان اعطيت
بنات الابن اذ اشكل البنات الثلثين وكان معهن احد من اولاد الله عليه وسلم جعل
الباقي لاول رجل ذكر قبله فالتعلم بيان ذلك استثنى وان هذا هو حكمه في عصبه
وارث من جسده في درجته كالاولاد والروض بخلاف الاحكام من الارض فان قبله فلهما
عصب ابن ابن من فونه وليس في درجته قيل ان الاحكام من الارض مع انه ابن الركن
فونته ولا يسقطه من عصبه لس هو فوقه واقر بنه الالميشة بل هو فوقه وان كان الاولاد
لا يكون هو على اسفاطه فكيف يتوى على اسقاط الاعلى على ان عصب الله من عصبه والعصب
بدرجته والسن فوقه بل خصه بالباقي ووجه قوله انها لا يرث مفرقة فلا ترث مع
اخيها كالخطبة يورث او كونه بخلاف ما اذ كانت اولادته كغيره وان كان معها اخرى
فانه عصبها انفا فالانوارته وقول الجمهور ان صح فانها وارثته في الجملة وصح من
يحمي تسفيدا التعصيب باخيها وهذا لا يسقط غير انما ميراث من اشكل من فوقها الثلثين
ولا يراهم من سقوط الميراث بالعرض بسقوط التعصيب مع قيام موضوعه وهو ميراث
وجود الراجح واذا كان وجود الراجح يوجب التعصب فبعضها الميراث المثلث ولولا
هذا لم يرض وهو الراجح المشهور والمولى يقتضي ان يعطى عصبه ميراثها اذ التوفيق
بالبعض وهو الراجح المفاد المحض القاس والميراث وقد فهمت دلالة الكتاب عليه
والترجح في الاخذ للاب مع الاخذ او الاخوات للابن كنبذ الابن مع البنت والبنات
سوا والله التوفيق **فصل** المسئلة السابعة ميراث الاخ مع الارض والخوان
بين قول الصديق ومن عده من العباد كما موسى وابن عباس وابن الزبير وارادوا ميراثهم
ووجه دلالة القرآن على هذا القول قوله تعالى فسنفقك ذل الله بعينيك في الكلام ان امره
ليس له ولد وله بنت فلهما نصف ما ترك وهو ميراثه ان لم يكن له اولاد الاخر الراجح فلهما الاض
ميراثا لاني الكلامه وبن خلت الناس في الكلامه والكتاب يدل على قول الصديق انها ميراث اولاد
والولد ما يرضى ان قال ميراث ولدا وام وان كان رجل يورث ثلاثة اولاد او اثنتين فلهما ميراثهما

عليه
عصا ابن من فوق
فان يرضى